

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ يوليو ٢٠٠١

٢ تصحيح خطأ

يستند الخطاب الإسرائيلي الى مقولة أن عرب فلسطين لم يطردوا من ديارهم، وإنما هربوا منها بمحض إرادتهم، وفي كتاب «تصحيح خطأ» الذي تعرضه الأهرام مع عدد من الصحف العربية الأخرى، يقول المؤلف الإسرائيلي بني موريس، أحد مجموعة المؤرخين الجدد في إسرائيل، إن الحقيقة موجودة في نقطة ما بالوسط بين طرفي الخلاف، واستنادا الى ما قاله دافيد بن جوريون في

منتصف سنوات الثلاثينيات، إنه يرمى الى إقامة «دولة يهودية بدون أقلية عربية»، أو على الأقل أقلية عربية صغيرة قدر الإمكان، وذهب أعوان بن جوريون الى أبعد من ذلك، إذ رأوا أنه لا بد من إجراء عملية ترانسفير (ترحيل قسري)، أي شامل للعرب من كل فلسطين، ومع ذلك لم توضع خطة مفصلة لهذا الغرض

وايزمان وبن جوريون سعيًا لاقتلاع السكان العرب من فلسطين قسرا القوات الإسرائيلية تعمدت ارتكاب أشنع المجازر ضد العرب لتبث فيهم الرعب

لقد جرت عمليات ترحيل وطرد لمجموعات عربية هنا وهناك من قبل قيادات الهاجاناة والجيش الإسرائيلي، وأحيانا بأوامر من الحكومة الإسرائيلية، كما حدث بالنسبة لأهالي قرية (مسحة) وقرية (الدوايمة) في شهر ابريل سنة ١٩٤٨، وكذلك بالنسبة لأهالي قرى (زرنوقا)، و(القيبية)، و(هوج)، واللذ والزملة في شهر يوليو سنة ١٩٤٨، وأهالي القرى العربية المواجهة لحدود لبنان، وأهالي قرى (إقرت)، و(كفر برعم)، و(تريحا)، و(سروح)، و(المنصورة)، و(النبي روبين) في بداية شهر نوفمبر،

ولكن ذلك لم يكن ضمن مخطط شامل للطرد أو الإبعاد، وهناك حقيقة بارزة لا بد من ذكرها، وهي أن الزعماء العرب لم يقوموا بتوجيه أية دعوات أو أوامر للسكان العرب لترك منازلهم والرحيل عنها الى أية جهة في أية مرحلة من مراحل القتال.

كذلك لم تكن هناك حملات إعلامية بالراديو أو بالصحافة العربية، تطلب من سكان فلسطين الرحيل عن ديارهم، ولم أجد أي ذكر لذلك في أي من سجلات الإذاعات والصحف العربية، ولقد قمت بالبحث في وثائق أجهزة المخابرات الإسرائيلية ووزارة الخارجية، وكذلك في وثائق السفارات الإسرائيلية في الخارج، ووثائق الممثلات الغربية ومنها محطة الإذاعة البريطانية، والتي كانت جميعها تراقب وتتتبع على أجهزة الإعلام العربية المختلفة، فلم أجد أي ذكر يتعلق بهذا الموضوع، أي الطلب من المواطنين الفلسطينيين الهروب من بلادهم.

إسرائيل لم تكن في أي وقت مخصصة في دعوتها للسلام أو الصلح مع العرب

يقلم المؤرخ الإسرائيلي

بني موريس

ترجمة: هارون محاميد وفواز جرار

سوى منا بين ثلاثة الى أربعة آلاف نسمة. والحقيقة أن القوات الإسرائيلية كانت تتعمد ارتكاب أشنع المجازر

ضد السكان العرب، من أجل بث الرعب في نفوسهم وإخلاء منازلهم، لتستأى القوات الإسرائيلية وتدخلها فارغة بدون مقاومة.

الخطة الرابعة (د)

لقد وضعت القيادة الإسرائيلية في مارس ١٩٤٨ خطة شاملة لطرد السكان العرب من المدن والقرى، التي كانت تعتزم إقامة الدولة الإسرائيلية عليها، وأطلق على تلك الخطة رقم (د)، أي الخطة الرابعة، وبموجب تلك الخطة قامت القوات الإسرائيلية بإحراق قرى عربية بكاملها، وخاصة في المناطق الواقعة على طريق القدس وغرب مستعمرة «مشمار هعيمق» وفي سهل مرج ابن عامر، وعلى الطريق الساحلي ما بين حيفا وتل أبيب، وهكذا نجد أنه في أغلب الأحيان لم يكن ثمة داع لصدور أوامر طرد مباشرة، فقد كان يكفي من أجل هروب السكان العرب زرع الخوف في نفوسهم وبث الدعاية والحرب النفسية لحملهم على ترك منازلهم، ومثل ذلك حدث في مدينة «صفد» والقرى المحيطة بها وأيضا في منطقة يافا.

حيفا .. نموذجا

إن ما حدث في حيفا يصلح نموذجا لميلاد مشكلة مغادرة الفلسطينيين لبلادهم، فبالنسبة لحيفا والتي كان يسكنها نحو ٧٠ ألف مواطن عربي، مثلها في ذلك مثل العديد من المدن والقرى العربية كيافا والقدس، فإن مغادرة المنازل بدأت مع بداية نشوب المعارك بين السكان العرب واليهود في شهر ديسمبر ١٩٤٧، حيث بدأت مغادرة المنازل بطيئة، ثم تزايدت في الأشهر التالية، خاصة حينما بدأت قوات الانتداب البريطاني تستعد لمغادرة فلسطين بشكل نهائي، إذ ساورت المواطنين العرب المخاوف من قيام القوات اليهودية بذبح العرب بالاستيلاء الذي تخلت عنه القوات البريطانية الراحلة الى القوات اليهودية، وبالفعل حصل ما كان يتوقعونه، فقد قامت وحدات «الهاجاناة» المدربة والمسلحة بالأسلحة التي حصلت عليها من القوات البريطانية، بالهجوم على الأحياء العربية في حيفا يومي ٢١ و٢٢ أبريل، ومن تلك الوحدات اليهودية قوات (كرميلي)، مستعينة بنيران المدافع المتواصلة، وقد استطاعت أن تهبط من سفوح جبل الكرمل باتجاه مركز المدينة، وقامت القوات البريطانية التي كانت لاتزال في ميناء حيفا، بدعوة السكان العرب للرحيل الى أماكن بعيدة عن مواقع القتال، ووفرت لهم السفن والقوارب لنقلهم الى عكا.

وفي غمرة تلك الأحداث، قامت الوحدات الإسرائيلية التي تسللت الى الأحياء العربية، بارتكاب المجازر الفظيعة ضد العرب، وكانت تبحث عن الرجال من بيت الى بيت، وبذلك أجبر السكان على الهرب والنجاة بحياتهم، ولم يبق في المدينة

وكان حاييم وايزمان يبدي بعض الحذر في حديثه عن ترحيل العرب، فقد قال مثلاً إنه يمكن ترحيل ١٠٠ ألف عربي خلال عشرين سنة، أي بمعدل ٥ آلاف عربي كل عام، وتحدث وايزمان عن إنشاء صندوق قسومي خاص بالاستعمار اليهودي في المناطق التي ستفرغ من سكانها العرب، وأضاف يقول: «إلا أننا نخشى ألا نجد من بعض العرب من يوافق على الرحيل عن أرضه، إلا بإجباره بالقوة على ذلك».

كما تطرق «حاييم أوسيشكين» وهو رئيس منظمة (الكيرن كاييمت) في حينه، إلى ما قتاله وايزمان في خطابه السياسي، فقال: «حينما سمعت المسئول الأول بيننا يتحدث عن ترحيل ٢٠٠ ألف مواطن عربي عن أراضيهم، قلت لنفسى يا إلهي الذي في السماء، كم تفسدنى الجنون في رؤوس مسئولينا الكبار.. وهل يوافق أي مواطن عربي على التخلي عن أرضه وداره ويسلمنا ملايين الدولارات من الأراضي؟ ثم إذا لم يوافق العرب على ذلك - وهم لن يوافقوا بالتأكيد - فهل نستطيع أن نجد جهة أخرى مثل «بريطانيا» تتولى طردهم بالقوة وتسليم أراضيهم إلينا؟»

وقال «أرثر روبين» وهو يعتبر من المعتدلين في الحركة الصهيونية ومن مؤسسي حركة تحالف السلام، أنه يؤيد مبدأ الترانسفير، ولكنه يريد أن يوفر للعرب المطرودين مكاناً ملائماً لهم في الدول التي سيرحلون إليها، وإذا لم نجد شيئاً إلى ذلك، فإننا سنضطر إلى قبول أقلية عربية داخل الدولة اليهودية

السكان، قذر
الإمكان، وإن
كانت تفضل في
قرارة نفسها أن
تحصل عليها
خالية من السكان
تماماً.

يبين المؤرخ
بني موريس موقف أحد أبرز قادة
الحركة الصهيونية وهو حاييم
وايزمان أول رئيس لدولة
إسرائيل من مسألة
«الترانسفير»، يقول
المؤلف:

ألقى حاييم وايزمان
خطاباً سياسياً مهماً
بتاريخ ٢ أغسطس سنة
١٩٣٧، وفيه تطرق بشكل
مطول وإيجابي لمبدأ
«الترانسفير»، (أي طرد
السكان العرب بالقوة من
أراضيهم، ومدنهم
وقراهم)، وأكثر من ذلك،
اقترح في خطابه
برنامجاً مفصلاً لتطبيقه،
ولكن المؤرخين الأول في
تلك الفترة لم يأتوا على
ذكر ولو كلمة واحدة من
خطاب وايزمان، هذا
فيما يتعلق بمبدأ
الترانسفير، وجاءت
بروتوكولات المؤتمر
الصهيوني العشرين
خالية تماماً من ذكر مبدأ
الترانسفير، بل إن
الحركة الصهيونية

حرصت فيما بعد على حذف خطاب
وايزمان بكامله من سجلاتها
الرسمية في الوقت الذي حرصت
فيه على تثبيت خطابات بعض القادة
الأقل مكانة من وايزمان.

يقول «موشي جليكسون» محرر
صحيفة هآرتس: كان بيننا في
جلست المؤتمر الصهيوني «أشخاص
متحمسون جداً لمبدأ ترحيل العرب
بالقوة من جميع الأراضي، حتى بعد
قيام الدولة، وإن ذلك سيتم بسرعة
فائقة».

أكذوبة السلام

يضيف المؤلف: إن النتيجة
الرئيسية التي يمكن استخلاصها
من مؤلفات المؤرخين، هي أن
إسرائيل لم تكن في أي وقت من
الأوقات مخلصاً في دعوتها للسلام
أو الصلح مع الدول العربية، ويزعم
المؤرخون الأول في إسرائيل، أنه
في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ حاولت
إسرائيل التوصل للسلام مع
جيرانها، ولكن أولئك الجيران هم
الذين رفضوا تلك المحاولة
الإسرائيلية، وهذا كله كذب.

فهناك شهادات وأدلة دامغة، على
أن حكام إسرائيل لم يقوموا بأية
محاوالت صادقة للسلام، ولم
يكونوا مستعدين لتقديم أية تنازلات
في الأرض من أجل السلام.

لقد أمن قادة إسرائيل مدفوعين
بنشوة النصر وبالغرور، أنه لا داعي
للسعي من أجل السلام، إذ أن
العرب هم الذين سيأتون إلى
إسرائيل طالبين منها السلام، لقد
سبق لدافيد بن جوريون أن قال
لصحفي أمريكي في منتصف شهر
يوليو سنة ١٩٤٩ ما يلي: «إنني
مستعد لأن أقوم في منتصف الليل
لأوقع اتفاق سلام، ولكنني لست
متسرعاً في أمرى، وأستطيع أن
أنتظر عشر سنوات، فليس علينا
أية ضغوط خارجية»، وقد ذكر بن
جوريون في مذكراته أن «أبا ايان»
قال له «لاداعي أن نركض وراء
السلام، فإن العرب سيطلبون منا
الثمن، وهو التراجع في الحدود أو
إعادة اللاجئين أو كلاهما، لذلك
فلننتظر عدة سنوات».

يتضح مما تقدم، أن إسرائيل
سواء قبل قيام الدولة أو بعدها، لم
تكن في يوم من الأيام معنية بالسلام،
أو تعمل من أجله، بل بالعكس من
ذلك كانت تعمل على إجهاد أية
محاولة أو مسعى للسلام، متظاهرة
بأنها تريد السلام.

إن إسرائيل كانت معنية
بالحصول على الأرض خالية من

والحقيقة أن كلا من حايم وايزمان وموشي شرتوك (شاريت) أيد العرض الذي تقدم به فيليبى المستشرق البريطانى، إلا أن موشى شرتوك أخذ فى وقت متأخر يتحفظ على فكرة إنشاء الدولة العربية الاتحادية، أما وايزمان فقد ظل متحمسا لفكرة فيليبى وأثارها أكثر من مرة أمام شخصيات سياسية من الأمريكان والانجليز وغيرهم، يعتبر منصب رئيس الدولة فى إسرائيل منصبا رمزيا بدون صلاحيات مهمة، ويعلو عليه فى ذلك رئيس الحكومة الذى يتقلد منصبه من خلال الانتخابات العامة، ولذلك يتمتع بمركز أقوى من مركز رئيس الدولة، كما يتمتع بصلاحيات واسعة للغاية، لذلك تعتبر مواقف رئيس الحكومة هى الأقوى فى كل مجال، ولهذا تابع مواقف بن جوريون كرئيس للوزراء فى موضوع الترانسفير.

وأحب أن أؤكد قبل ذلك، أنه نشأ بين بن جوريون ووايزمان صراع مرير على رئاسة الحركة الصهيونية، وفى نهاية المطاف الت رئاسة تلك الحركة الى بن جوريون. يمكن تلخيص وجهة نظر بن جوريون بالنسبة لمبدأ الترانسفير فى شهر أكتوبر ١٩٤١ بالنقاط التالية:

- ١ - إن بن جوريون أيد بالتأكيد مبدأ الترحيل وأفرد له جزءا كبيرا من تفكيره.
- ٢ - وكان يؤمن أنه ليس هناك من إثم أو جريمة فى مبدأ الترحيل القسرى.
- ٣ - إن تنفيذ الترحيل القسرى بالنسبة لقسم من السكان العرب، أمر ضرورى ومطلوب.
- ٤ - ليس من الضرورى أن تعلن الحركة الصهيونية فكرة الترحيل القسرى على رؤوس الأشهاد، لأسباب سياسية، إذ من شأن ذلك

عرض الدولة الاتحادية

ونعود الى حايم وايزمان نفسه، الذى عرض مبدأ الترانسفير فى بداية الأربعينيات، وأمام مجموعة من السياسيين الانجليز وغيرهم. ففى يوم ٢٠ يناير ١٩٤١، التقى وايزمان بسفير الاتحاد السوفيتى

فى لندن «ايفان مايسكى»، وقال له وهو يحدثه عن الطول الممكنة فى فلسطين بعد أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، وقال له السفير الروسى إنه لا بد من إجراء عمليات تبادل السكان، وكان رد وايزمان أنه «إذا استطعنا أن نرحل نصف مليون عربى من فلسطين فإننا نستطيع أن نستقدم ونوطن مكانهم مليونى يهودى، وهذا خطوة أولى».

وأضاف وايزمان أنه بما أن مساحة فلسطين صغيرة، فيجب ترحيل السكان العرب الى العراق وشرق الأردن.

إن مبدأ الترانسفير لم يكن مقصورا فى بحثه والحديث عنه على الطبقة العليا من قيادة الحركة الصهيونية، وإنما كان أيضا موضوع بحث من قبل أوساط يهودية أقل مكانة، وحتى من قبل بعض الشخصيات الأجنبية مثل المستشرق البريطانى «هارى سانت جون فيليبى» الذى عرض فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ على الزعامة الصهيونية ومسئولى الانتداب البريطانى التسوية التالية:

«تسلم جميع أراضي فلسطين الى الدولة اليهودية، بينما تسعى بريطانيا لإقامة دولة اتحادية مستقلة تشمل الفلسطينيين وعددا من الدول العربية، ويكون بوسع إسرائيل الانضمام الى تلك الدولة الاتحادية، ويكون على الدولة اليهودية بعد قيامها دفع مبلغ ٢٠ مليون جنيه استرلينى كتعويض عن رحيل الفلسطينيين الى خارج ديارهم والتحاقهم بتلك الدولة الاتحادية، ولا يبقى فى فلسطين من العرب سوى أقلية صغيرة داخل مدينة القدس القديمة لتتجول فى المستقبل الى مركز دينى على غرار الفاتيكان».



حايم وايزمان



بن جوريون

اليهودية، بأنه يجب على الفور استقدام قرابة المليون مهاجر يهودي، من أجل ترجيح كفة التوازن الديموجرافي لصالح اليهود، ورد عليه «موشي شبييرا» بقوله: إن هناك عنصرا آخر يتعلق بهذه المسألة، وهو موضوع الترانسفير العربي، أي ترحيل العرب إلى الخارج، وهذا يعني أنه حينما نقوم بوضع خطة لجلب مليون يهودي إلى فلسطين، فلا بد أن نقوم بترحيل أعداد كافية من العرب، لإفساح المجال أمام هؤلاء المهاجرين اليهود الجدد، وهذا يتطلب منا السعي للحصول على الدعم الأخلاقي والمالي من أجل تنفيذ مبدأ الترانسفير.

ورد دافيد بن جوربون على موشي شبييرا بقوله: أنا أعارض أن نقوم نحن من جانبنا بطرح أي مخطط للترحيل، صحيح أنني لا أستبعد الترحيل القسري من الناحيتين الأخلاقية والسياسية، إذا كان مضمون النجاح، وقد يكون من الأسهل تنفيذ «الترانسفير» للطائفة الدرزية في فلسطين وترحيلهم إلى جبل الدروز في جنوب سوريا، مع ذلك أعود وأؤكد أن فكرة الترانسفير هذه يجب ألا تأتي من جانبنا نحن، خوفاً من تأليب الدول الأجنبية والرأي العام العالمي ضدنا.

ومن الواضح، من خلال مراجعة البروتوكولات ومحاضر جلسات الوكالة اليهودية الأصلية - وهي تلك التي لم تمتد إليها يد الرقابة والحذف - أن بن جوربون كان يؤمن طوال الثلاثينيات والأربعينيات، بضرورة القيام بتنفيذ ترحيل جماعي شامل وقسري للفلسطينيين العرب، لتفادي تهديدهم المدمر للدولة اليهودية، ولكن يجب ألا نتحدث عن ذلك علنا وبشكل متواصل، وإنما يجب التعامل مع هذه المسألة بسرية وحذر كما قال هيرتزل، ولقد تم في سنة ١٩٤٨ طرد العرب بأساليب مختلفة ومعقدة للغاية.

لو تم أن يلحق الضرر الجسيم بسمعة الحركة الصهيونية.

٥ - ولكن ليس على الحركة الصهيونية أن تمنع أطرافاً أخرى من تأييد فكرة «الترانسفير»، بل عليها أن تدعو دولاً أخرى مثل بريطانيا وأمريكا لتنفيذ ذلك.

٦ - وإذا ما تبقت في إسرائيل أقلية عربية ضئيلة، فينبغي معاملتها بالحسنى.

٧ - ولكن يمكن القول إن وجود مجموعات عربية كبيرة داخل إسرائيل سيسبب لها مشكلات معقدة في المستقبل.

كانت جلسات القيادة الصهيونية، تتم بشكل مغلق أكثر من جلسات المؤتمرات الصهيونية، إذ في جلسات قادة الحركة، كان المجتمعون يشعرون بالأمان، وأن أقوالهم في الجلسة ستظل قيد الكتمان، ولا يتسرب منها شيء إلى الخارج، وفي تلك الجلسات كان يستطيع الحاضرون قول ما يريدون.

وفي اجتماع إدارة الوكالة اليهودية الذي عقد في ١٢ يونيو ١٩٢٨، قال بن جوربون: أنا أطلب بترحيل مفروض - أي ترانسفير قسري - ولا أرى في ذلك أي شيء غير أخلاقي.

فكرة البدء بالدروز

ويؤكد المؤرخ بني موريس في كتابه هذا في الفصل الذي أورده تحت عنوان «ملاحظات على الترانسفير»، أن فكرة الترانسفير طالما عادت للنقاش في قيادة الحركة الصهيونية في مناسبات عديدة، وكان رأي الغالبية من قادة الحركة الصهيونية على الدوام، هو تأييد الفكرة، وكان يتجلى رأي دافيد بن جوربون في ذلك بوضوح كامل، وعلى سبيل المثال في ٢٠ يونيو ١٩٤٤ تقدم بن جوربون باقتراح في جلسة إدارة الوكالة